أعضاء مجلس محافظة دمشق «ملوا» من الحديث عن البنزين المهرب

مدير التموين: الأسعار ارتفعت ١٠٠ بالمئة منذ بداية العام

مدير الغاز: مدة استلام الأسطوانة تعود إلى سرعة توزيع المعتمد للمخصصات

فادي بك الشريف

استغرب أعضاء في مجلس محافظة دمشق التراخي الحاصل في مسألة التعامل مع الكازيات المخالفة، مؤكدين أن التلاعب الحاصل أصبح مرعباً ولا بد من إجراءات رادعة، ما يتطلب التعاون مع «البحوث العلمية» لضبط التجاوزات، حتى قال أحد الأعضاء: هناك تلاعب على مدار الأسبوع ولكن تُعاقب الكازية ليوم أو يومين.

وركز أعضاء المجلس على موضوع بيع الخبز قرب الأفران ليصل سعر الربطة إلى ٣ آلاف، منتقدين الارتفاع الكبير بأسعار الزيت البلدي حتى وصل سعر الليتر الواحد إلى ١٠٠ ألف ليرة.

وأكدت المداخلات وجود فروقات بالأسعار بين محل وآخر، ووجود غش بالأجبان والألبان في بعض المحال التي تضيف مادة النشاء إلى الزيت النباتي ليباع بأسعار أقل من أسعارها الفعلية.

وتساءل أعضاء المجلس عن إمكانية تعويض المواطنين الذين لم يحصلوا على مخصصاتهم من المازوت العام الماضي بكمية إضافية هذا العام وسبب تأخر سيارات السورية للتجارة لإيصال مادة الخبز إلى الصالات وعدم توفر المواد المقننة في بعض صالات السورية للتجارة وإلى أي مرحلة وصل مشروع توسعة دار الكرامة؟

هذا وعقدت الجلسة الأولى من الدورة العادية الخامسة برئاسة إياد الشمعة رئيس المجلس وحضور وفد من مجلس محافظة اللاذقية يضم تيسير حبيب رئيس المجلس وعدداً من أعضاء المجلس.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد البردان أن دمشق شهدت ارتفاعاً كبيراً بأسعار المواد الغذائية وغيرها منذ بداية العام بنسبة ١٠٠ بالمئة، بسبب تذبذب سعر الصرف، وخاصة أن ٩٠ بالمئة من المواد مستوردة، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات ووضع «المنصة» خلال الفترة السابقة، ما أثر في زيادة الأسعار بنسبة ٣٠ بالمئة.

ولفت إلى أن عدد الضبوط منذ بداية العام وحتى تاريخه تجاوز الـ٩ آلاف مخالفة، وتم تنفيذ ١٥٠ إغلاقاً، مبيناً إغلاق ١٥ محطة وقود، حيث إن كل محطة مخالفة أغلقت لمدة ٣ أشهر، علما أن استبدال الإغلاق بغرامة غير مقبول، منوهاً إلى وجود ٣٠- ٣٥ دورية على مدار اليوم لضبط المخالفات.

وفي الوقت الذي أكد فيه البردان أن موسم زيت الزيتون لم يبدأ، وأنه تم إيقاف تصديره، بين رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب أن الموسم القادم لزيت الزيتون ضعيف، ولكنه جيد بالنسبة للحصضات.

وبينما أكد رئيس مجلس محافظة دمشق إياد الشمعة أنه تم التطرق لعدد من القضايا الخدمية ولكن لم يتم تسليط الضوء على ظاهرة «البنزين المهرب»، قال أحد الأعضاء: «من كتر ماحكينا مليّنا».

من جانبه لفت مدير فرع الغاز حسن البطل إلى أن إنتاج دمشق من الغاز يصل إلى ١٠ آلاف أسطوانة يومياً، وعدد البطاقات الذكية يقدر بـ٥٥٠ ألف بطاقة، لافتاً إلى

مدير «محروقات»: الأولوية لتوزيع مازوت التدفئة لمن لم يحصل عليها

أن مدة استلام الأسطوانة تعود إلى سرعة توزيع المعتمد للمخصصات التي استلمها وحصوله على دفعة جديدة من الغاز.

وأضاف: يتم فحص صمامات أسطوانات الغاز أثناء تعبئتها في المعمل، داعياً المواطنين إلى التأكد من سلامة الصمام أثناء التركيب.

وأوضح مدير فرع محروقات دمشق وائل صبح أنه يتم يومياً توزيع بين ٧٠ و١٠٠ ألف ليتر من مازوت التدفئة يومياً، علماً أن الأولوية في التوزيع لغير الحاصلين على الكمية العام الماضي، مؤكداً أن سعر المازوت الحر ١٢٣٦٠ ليرة وهو سعر متغير يتبع سعر الصرف.

من جانبه بين مدير دار الكرامة الدكتور شادي خلوف أن هناك آلية لقبول النزلاء الجدد في الدار تتضمن دراسة اجتماعية وصحية حول النزيل، وبالنسبة لتوسيع الدار هناك مشروع لإعادة تأهيل الطابق الأخير من البناء.

مدير فرع السورية للمخابز بدمشق يوسف العقلة أوضح أن موعد توزيع الخبز على المعتمدين يبدأ من الساعة ١٢ ليلاً حتى الساعة ٦ صباحاً ويتم إنتاج نحو ١٧ ألف ربطة خبز لمصلحة صالات السورية للتجارة وهذه الكميات قابلة للزيادة، لافتاً إلى أن مادة الطحين الموزعة على المخابز يتم طحنها في مطاحن دمشق وهي وفق المواصفات المطلوبة.

مدير فرع دمشق للسورية للتجارة سامي هليل أكد أنه لا يوجد تأخير بموعد إرسال السيارات لنقل مادة الخبز إلى الصالات حيث توجد ١٣ سيارة للنقل حمولة كل منها تصل إلى ٥ أطنان، لافتاً إلى أنه تم افتتاح دورة لمبيع المواد المقننة من زيت وبرغل ورز وسكر وتونا بشكل مباشر وهي شهرية يتم تجديدها بموجب البطاقة الإلكترونية.

وحول عمل مديرية الشؤون الصحية أكد مديرها قحطان إبراهيم وجود دوريات الشؤون الصحية في الأسواق يومياً لمراقبة جودة ونوعية وسلامة المواد المعروضة للمواطنين بما فيها الأجبان والألبان وتقوم بسحب العينات اللازمة لتحليلها في مختبرات المديرية لبيان مدى مطابقتها للمواصفات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، مشيراً إلى القيام بأعمال بخ المبيدات الحشرية ومكافحة القوارض في كل الأحياء ضمن البرنامج المحدد.

مدير البيئة بدمشق هادي الشيخ عواد أوضح أن المديرية بصدد الإعلان عن حملة تشجير ضمن دمشق بالتزامن مع اقتراب يوم البيئة خلال الفترة القادمة.

حلب تفعّل «أجهزة التتبع» لبداية ونهاية مسارات خطوط النقل الداخلي

حلب- خالد زنكلو

فعلت محافظة حلب أمس خاصية بداية ونهاية الخط على أجهزة التتبع الإلكتروني (GPS) لجميع مركبات خطوط النقل الداخلي من باصات وميكروباصات، في خطوة ستحد من تجاوزات السائقين الذين لا يصلون إلى نهاية مسار الخط في العديد من خطوط المدينة.

وسبق لمحافظة حلب، وبعد استكمال الإجراءات اللازمة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، إنهاء تفعيل عمليات التتبع الإلكتروني لكل خطوط نقل المدينة في ٦ حزيران الماضي، بهدف ضبط تجاوزات مركبات النقل الداخلي وتقديم خدمة لائقة للركاب مع تحقيق وفر في مادة المازوت، وتواصل لجنة نقل الركاب المشترك عملها بتركيب أجهزة التتبع على خطوط ريف المحافظة إثر تجهيز قاعدة البيانات الخاصة بها.

وذكر مصدر في هندسة المرور بحلب لـ«الوطن» أنه بات بالإمكان ضمان وصول الباصات والميكروباصات إلى نهاية خطوطها الملزمة بها وتحقيق العدالة للركاب، الذين يضطرون لدفع تعرفة الركوب مرتين في بعض خطوط المركبات التي لا تلتزم بطول مسارها المعتمد رسمياً.

وأوضح المصدر أن تطبيق قرار لجنة نقل الركاب بالزام سائقي الحافلات بعدم تجزئة الخط عبر مراقبتها بأجهزة التتبع الإلكتروني، تطبيقا لقرار لجنة نقل الركاب المشترك، سيربط كمية المحروقات الممنوحة للمركبات بالدورة الكاملة لكل مسار خاص بها فقط، لمنع التلاعب بكمية المازوت المخصصة لهذه الغاية.

ويعمد الكثير من سائقي مركبات الخطوط الداخلية إلى اختصار مسارها إلى النصف أو أكثر لتحقيق وفر في المازوت وبيعه في السوق السوداء بسعر مرتفع وصل إلى ١٥ ألف ليرة للبيتر الواحد، كما يلجأ العديد منهم إلى تجزئة مساره إلى قسمين وأكثر لتقاضي أجرة مضاعفة في ظل ضعف رقابة الجهات المعنية، على الرغم من تركيب أجهزة التتبع الإلكتروني على جميع وسائط النقل الداخلي.

وتعمد خطوط النقل الداخلي الطويلة المسار، مثل الدائري الجنوبي والدائري الشمالي والحمدانية غربي وشرقي وحلب الجديدة شمالي وجنوبي وصلاح الدين ومساكن هنانو وغيرها من الخطوط إلى تجزئة مسارها على الرغم من شكاوي الركاب المتكررة، ولاسيما طلاب جامعة حلب الذين لا تحتمل ظروفهم المعيشية دفع نفقات نقل مضاعفة.

وتشتكي خطوط نقل عديدة من قلة أعداد الباصات والميكروباصات العاملة على مسارها، ما خلق أزمة نقل كبيرة ترغم الركاب على الوقوف أكثر من ساعة في انتظار حجز مكان في الحافلات. كما تزدحم باصات النقل الداخلي بالركاب الذين يضطرون إلى الوقوف بغية الوصول إلى أهدافهم.

بسبب «عدم الموضوعية والتقصير»

رئيس الإغاثية باللاذقية لـ«الوطن»: تحقيق بعمل بعض لجان الكشف على الأبنية

اللاذقية- عبير محمود

كشف رئيس غرفة عمليات الإغاثة في محافظة اللاذقية بشار نديم أسد لـ«الوطن»، أنه سيتم التدقيق والتحقيق في عمل بعض اللجان التي قامت بالكشف على الأبنية المتضررة بسبب زلزال شباط في عدد من المناطق، وخاصة في حي المشروع العاشر وحي دمسرخو، وذلك بعد اعتراضات مقدمة من بعض المالكين بخصوص عقارات صدرت بها قرارات هدم.

وأوضح أسد أنه تم تكليف لجنة القرار ٢٣٥٨ بالكشف على جميع العقارات التي تم إصدار قرار هدم بشأنها من لجان السلامة المؤقتة بعد لجان الكشف الحسي، وتبيّن وجود تقصير وعدم موضوعية في عمل بعض اللجان خاصة في الحيين المذكورين (المشروع العاشر- دمسرخو)، وذكر أنه بعد الكشف والمعاينة الهندسية من لجنة القرار تبيّن أن هذه العقارات لا تحتاج للهدم.

وفيما يخص قرارات اللجان بخصوص الكشف على المدارس، قال أسد: إن لجنة القرار كشفت على عدد من المدارس ومنها في قريتي دوير الخطيب والحويز، وتبيّن نتيجة الكشف أن المدارس بحاجة لترميم، على حين أن اللجان السابقة كانت قد أصدرت تقريرها بأن بعض المدارس في هذه القرى بحاجة تدعيم، وبأنه سيتم العمل على ترميم المدارس بشكل فوري لتستقبل الطلاب وتعود للعملية التعليمية من جديد.

ولفت إلى أنه تم خلال الفترة الماضية تسليم جميع المدارس التي كانت تستخدم كمراكز إيواء إلى مديرية التربية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات الحكومة فيما يخص التعاطي مع كارثة الزلزال، مشيراً إلى العمل على تأهيلها وتسليمها للتربية لتدخل الخدمة مع بداية العام الدراسي الحالي.

٢٢ مليارا بدل إيجار

في السياق، أكد رئيس غرفة عمليات الإغاثة، أنه مع تأمين بدل إيجار مالي للعائلات المتضررة بسبب الزلزال التي كانت تقيم في مراكز الإيواء، تم إغلاق كل هذه المراكز على مستوى محافظة اللاذقية باستثناء مركز مدينة الرياضية.

وأشار أسد إلى تأمين مأوى (منازل مستأجرة) لنحو ٧٥٠ أسرة، بعد تهدم منازلهم بفعل الكارثة، إضافة إلى استمرار عمل برنامج المساعدات النقدية للأسر المتضررة وتقديم نحو ٢٢ مليار ليرة سورية لأكثر من ٧٥٠٠ عائلة متضررة حتى تاريخه، وذلك ضمن آلية عمل خطة المنظمات الأممية والدولية بالتنسيق مع غرفة العمليات، بتحديد عدد ومعايير الأسر المتضررة المستهدفة لكل منظمة، والنطاق الجغرافي لعمل كل منظمة، وتزويدها بالبيانات الأولية للأسر المتضررة بناء على المعايير وعلى نتائج عمل لجان السلامة العامة وبيانات الأبنية المهدمة.

ونوه بأن الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال يعد العنوان الأبرز لمرحلة التعافي التي وصلنا إليها في مواجهة كارثة الزلزال، مشيراً إلى تسجيل المواطنين المتضررين بالمأوى وفق الأولوية وذلك حسب التعليمات التنفيذية لإجراءات دعم الصندوق للشرائح المحددة حسب الضرر وتقديم ما يلزم من أوراق وثبوتيات عبر مركز خدمة المواطن للاستفادة من مزايا الصندوق «بالنسبة للمنازل المرخصة سيتم منح مبلغ وقدره ١٦٠ مليون ليرة يعطى على دفعتين الأولى عند تقديم الرخصة والثانية عند تصديق عقد المقاولة أي إن المتضرر سيحصل على كامل الدعم قبل بدء العمل».

محددات إشغال

وحول الوحدات السكنية المسبقة الصنع والسكن البديل، قال أسد إنه تم وضع موقع النقعة في الخدمة وتسليم المساكن لـ٥٠ عائلة وفق الطاقة الاستيعابية له من أصل ألف وحدة سكنية على مستوى المحافظة، والتي تستمر فيها باقي المشاريع وفق البرنامج الزمني بالمواقع الستة المتبقية (الغراف ١ - ٢، الفيض، الفوار، دمسرخو، اسطامو)، إضافة لبناء ٨ أبراج سكنية موزعة ما بين أوتوستراد الثورة والرمل الجنوبي في مدينة اللاذقية والمتحلق الشرقي في جبلة.

وحول اعتراض بعض العائلات المتضررة على أولويات تحديد شاغلي الوحدات المؤقتة، أكد أسد أنه نتيجة الاعتراض تم إصدار تعميم قبل أيام لتحديد الأولويات لاستلام المساكن المسبقة الصنع على المتضررين من زلزال شباط الماضي، وذلك وفقاً لـه محددات، أولها أن يكون المنزل ضمن بناء متهدم بلحظة الزلزال شريطة ألا يملك المتضرر منزلاً آخر ضمن محافظة اللاذقية، ويتم تقديم وثيقة نفي ملكية.

إضافة لأن يتم توزيع الوحدات السكنية مسبقة الصنع على المتضررين المستحقين كلّ حسب المنطقة التي كان عقاره عليها قبل انهياره وليست الأولوية للقاطنين في مراكز الإيواء.

وذكر بضرورة أن يتعهد المستفيدون من المساكن المسبقة الصنع أن يشغل هذا المسكن بذاته، ولا يحق له أن يجيّره إلى الغير، كما أكد التعميم على أن يتعهد المستفيدون من المساكن المسبقة الصنع بتسليم هذه المساكن إلى الوحدة الإدارية المعنية بعد إعادة إعمار المنزل البديل أو استلام المنزل المكتتب عليه لدى المؤسسة العامة للإسكان.

مواد إغاثية فاسدة

وعما يُثار بخصوص انتهاء صلاحية مواد إغاثية إنسانية في المستودعات المخصصة لها دون توزيعها على مستحقيها، نفى أسد ما يشاع بهذا الخصوص، مؤكداً أنه لم تسجل أي حالة انتهاء صلاحية مواد ولا توجد أي مادة منتهية الصلاحية ضمن المستودعات، ويتم التوزيع إلى المستحقين خلال الفترة الحالية بالتنسيق مع مؤسسة العرين الإنسانية وجمعيات أخرى عبر مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل.

وبيّن أنه حتى تاريخ ١٠ أيلول الجاري، تم توزيع أكثر من ٣٥٣٢٣٦ سلة غذائية، و٢٢٣٦٢٤٩ مواد غذائية متنوعة، و١,٤ مليون لوازم نظافة، و٨٣٩,٦٩٤ مستلزمات إقامة، وتقديم ٨٦٥ ألف خدمة طبية، والعمل مستمر في تلبية الاحتياج بالتنسيق مع الجهات المعنية.

البطاطا تخون الفقراء...

سعر الكيلو ٥٠٠٠ ليرة... وتجار يلمونها من السوق للبرادات

حماة- محمد أحمد خبازي

للمرة الأولى في تاريخ محافظة حماة تصل أسعار البطاطا طعام «الفقراء» إلى سقف الـ٥٠٠٠ ليرة، وهي المعروفة بإنتاجها الغزير من هذه المادة الغذائية الضرورية والرئيسية للأسر الحموية، ما جعل توافرها صعباً بل كان شاقاً للغاية بالنسبة للأغلبية العظمى منها.

وبيّن العديد من المواطنين لـ«الوطن»، أن هذه المادة التي كانت تُحضّر كوجبة سريعة ومقبولة السعر للأسرة، لم تعد سهلة أو ميسرة المنال، مع قفز سعرها من ٢٥٠٠ ليرة قبل شهر ثم إلى ٣٥٠٠ ثم إلى ٤٥٠٠ ليرة لتصل اليوم إلى أكثر من ٥٠٠٠ ليرة، كأنها في سباق محموم لتلحق بالمواد الغذائية الأخرى.

من جانبه عزا رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عروائي، بلوغ البطاطا هذا السعر العالي وغير المسبوق بتاريخ المحافظة، إلى قلتها أولاً، ولسحبها من التجار بموسمها وتخزينها بالبرادات «المليانة» بها اليوم حسب تعبيره.

وبيّن أن البطاطا المتوافرة اليوم في الأسواق هي نوعان، حلوة ومن المخزنة بالبرادات وبباع الكيلو منها بالجملة بنحو ٣٣٠٠ ليرة، ومالحة ومصدرها حماة وحمص وقسم بسيط من دمشق، وبباع الكيلو منها بالجملة بنحو ٤٠٠٠ ليرة، لذلك هي اليوم بالمفرق مرتفعة السعر بهذا الشكل.

من جهته بيّن مدير زراعة حماة أشرف باكير لـ«الوطن»، أن البطاطا العروة الربيعية انتهت من الأسواق، أما ذات العروة الخريفية التكثيفية فستطرح إنتاجها في تشرين الثاني.

والمساحة التي خطط لزراعتها في مجال إشراف المديرية نحو ٣٠ هكتاراً، والمنفذ ٤١ هكتاراً، بنسبة تنفيذ ١٣٧ بالمئة، والإنتاج المقدر والمتوقع نحو ٦٧٢ طناً.

من جهته ذكر مدير الثروة النباتية في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفيق زروف، أن زراعة البطاطا العروة الخريفية لم تنتهِ بعد في الغاب لذلك لم تنتهِ إحصائيتها.

وبيّن لـ«الوطن» أن المساحة التي زرعت بالعروة الربيعية بمجال الهيئة ٢٤٠٠ هكتار، وفي المناطق الآمنة نحو ٢٠٠٠ هكتار، وما نفذ في المناطق الآمنة ٩٤٦ هكتاراً، وإنتاجها كان نحو ٢٨٣٨٠ طناً.

وردداً على أسئلة «الوطن» حول دور السورية للتجارة في التدخل الإيجابي بالسوق وتأمين البطاطا للمواطن بسعر مقبول، بيّن مدير فرع المؤسسة بحماة السموءل مخلوف، أن فرع المؤسسة يتدخل في السوق إيجابياً من خلال طرح كميات كبيرة من البطاطا في صالات الفرع التي تبيع الخضر.

وأوضح أن الفرع كان قد خزن نحو ١٠٠ طن من نوع «سيونتا»، اشتراها من فلاحي المحافظة مباشرة، ويطرحها اليوم بسعر ٢٥٠٠ ليرة للكيلو والمبيع بـ«الشنتة».

وأوضح أن الفرع يبيع المادة أيضاً عبر سيارة جوالة للمواطنين بمختلف أحياء مدينة حماة، ليوفرها لهم بالسعر المناسب ذاته ٢٥٠٠ ليرة، بينما تباع بالسوق بنحو ٤٥٠٠ - ٥٠٠٠ ليرة.